خطاب صاحب الجلالة في افتتاح أشغال المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

إن مقتضيات الدستور تلقي على عاتقنا الرئاسة الشخصية للمجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط.

وحينما نقول الرئاسة لا نعني تتبع أعمال المجلس جلسة جلسة، ولكن يعني الدستور بهذا أولا إعطاء الانطلاقة لفتح المناقشة، وثانياً إعطاء التوجيهات العامة والاطار الاقتصادي والاجتماعي الذي يستحسن أن يدور في أفلاكه تفكيركم وتخميناتكم ومطامحكم.

وقبل أن ندخل في صلب الموضوع، يمكن للسائل أن يتساءل أو ان يضع على نفسه سؤالين :

الأول هل في إمكان بلد في طريق النمو، له مطامح وأهداف يسعى للوصول إليها ولكن بوسائل ضئيلة ومحدودة، هل يمكن أن يكون التخطيط فيما إذا وجد بلد في طريق النمو، وليس له من المؤهلات والامكانات ما يفي بالحاجة ؟

الثاني : هل يمكن وضع أية خطة أو تخطيط مجمل أو مفصل في عالم تسوده الفوضى في المعاملات التجارية والمالية، وفي التوازنات الاقتصادية ؟

لكل من هذين السؤالين جواب

الجواب عن السؤال الأول : لا، فعلا من الصعب جداً أن نضع خطة تصور لنا احتياجاتنا ومطامحنا، وبجانبها وسائل مالية ونقدية من نقد داخلي، ومن عملة صعبة لا تفي بتلبية تلك الاحتياجات أو نحوها وتحقيق تلك المطامح، أقول : لا يمكن لأي أحد يريد أن يخطط في القرن العشرين كيفما كانت وسائله وكيفما عظمت احتياجاته، لا يمكن لأي بلد ما أن يعيش دون تخطيط في القرن العشرين.. ولو لم يكن من هذا التخطيط إلا أن يضع الأسبقيات من جهة، وغير الأسبقيات من جهة أخرى، ولو لم يكن له من المزايا إلا أن يضع أضعف الايمان من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي يجب على أي حال أن تنجز وأن يضع بجانبها اختيارات تأتى له أن ينجزها أو لم يتأت له ولو أعطى لنفسه خمس سنوات للبحث إما عن البديل من المشاريع التي لا تكلف تلك التكاليف أو بالبحث عن التمويل حتى يتمكن من إنجاز تلك الاختيارات وتلك البرامج لكان ذلك كافياً.

والجواب عن السؤال الثاني : كيف يمكن وضع تخطيط والعالم يعيش الآن في فوضى، وعدم التوازن



بين الغني والفقير والمصنع والغير المصنع، والفلاحي وغير الفلاحي، بين البلاد التي تتوفر على كميات باهظة من وسائل الطاقة وبين الدول التي لا تتيسر لها تلك الامكانات، بين دول غنية ودول فقيرة في عالم لم تبق تسوده القوانين التجارية التقليديَّة المعروفة والمبادلات التي عرفناها وعرفها أجدادنا.

لهذا التساؤل جواب وهو انه لا يمكن لأي أحد أن يعايش الفوضى وعدم النظام بالارتجال والتسرع، إذن ولو كانت الفوضى سائدة، ولو كان عدم النظام موجوداً فلا يمكن أن نتغلب عليها إلا بعدم الارتجال والأخذ في نفس الوقت بالأناة والتأني حتى ندرس من المشاريع ما يمكن أن يدر علينا الخير.

كما تعلمون حضرات السادة كنا طلبنا منكم جميعاً في المخطط القديم مهلة للتفكير وللنظر فيما هو مطلوب وما هو مرغوب فيه، ولذا كنا قررنا أن نضع خطة ثلاثية تمكننا أولا من مراقبة ومشاهدة ما تم عمله خلال التخطيطات السابقة، وتجعلنا ثانياً نفكر حتى لا نصبح اما في التسرع أو في الارتجال أمام عالم مازال يطبخ ومازال لم يجد بعد طمأنينته في الناحية الاقتصادية والتجارية، وتلك الفترة التي جعلناها للمراقبة وللمشاهدة وللنقد لم تكن فترة فارغة بل أنجزنا فيها ما أنجز، وكثير ما أنجز، إلا أن تلك الوقفة مكنتنا أن ننطلق من جديد في إطار تصميم خمسي له ما له وعليه ما عليه.

في الصيف الماضي قررنا ونحن نعطي توجيهاتنا لحكومتنا أن نعطي الاسبقية لثلاثة ميادين، دون أن نغفل ميادين أخرى بالطبع، الميدان الأول ما في البحر من سمك وخيرات في الأعماق، الميدان الثاني ما في الأرض من خيرات فلاحية وجوفية، الميدان الثالث تكوين الرجل المغربي الذي يجب أن يصبح عنصراً اقتصادياً، لا أقول عنصراً اجتماعياً ولا وطنياً ولا مواطناً، بل يصبح فرداً اقتصادياً يمكن تصريفه في جميع الأسواق للشغل وللتشغيل وللبحث وللتخطيط، ونعطي مثالا هنا، فحينما نشتري للخطوط الملكية الجوية طائرة بوينغ 747 يبدو لنا أن الثمن باهظ، ولكن الشيء الذي لا نعرفه أو لا نتوصل إليه هو أن ثمن الحديد والقصدير والكراسي والمحركات لا يشكل في ثمن تلك البوينغ إلا نسبة الثلث أو النصف على أكثر تقدير، والنصف الثاني هو الأدمغة، نؤدي ثمن الأدمغة التي ركبت تلك القطع واحدة مع الأخرى، وهنا يظهر لنا جلياً أن أسبقية الأسبقيات في التخطيط هي العنصر البشري الاقتصادي.

وانطلاقاً من اختياراتنا قررنا أن نعطي نفساً جديداً لصيد السمك البحري اما في شواطئنا القريبة أو فيما عدا تلك المياه شريطة أن تكون العناصر البشرية الاقتصادية اللائقة لذلك الصيد في البحر فوق الباخرة على الأرض للتسويق إما في الداخل وإما في الخارج.

علينا إذن أيضا أن ننقب في مياه البحر عسى نجد من الخيرات النفطية ما يكفي حاجاتنا، فلهذا هنا في البحر صيد، وتنقيب في البر وعلى وجه الأرض عمليات فلاحية، لا أقول عملية فلاحية، لأن المغرب حباه الله بمناخات متعددة ومتباينة، فإذا كان هناك إصلاح فلاحي فلا يمكن إلا أن يطلق عليه الاصلاحات الفلاحية، لأن كل نوع من الفلاحة وكل إقليم من الأقاليم له ورقته المغربية الخاصة به التي تعرف بأنواعه وبمناخه وبإمكانات أرضه من الناحية الفلاحية، إذن على البر الخيرات الفلاحية ونرجو أن تسير سيراً مستحسناً اللجنة الوطنية التي رتبناها وسهرنا على تكوينها وفتحنا أشغالها حتى يمكننا في أكتوبر المقبل إن شاء الله أن ندخل المدخل الفلاحي بكيفية سارة إلى جانب الدخول المدرسي الذي ربما أوشك عمل اللجنة الوطنية على الانتهاء بكيفية سارة.

وقبل أن نخرج لميادين أخرى وحتى نبقى في التنقيب قررنا أن نضع بجانبنا مجلساً أعلى للمياه أو للخيرات



المائية، ذلك أن ما يتوفر عليه المغرب من المياه السطحية التي نراها مازال النصف على الأقل منها اما يضيع واما يسيل في البحر، أما المياه الجوفية التي لا نراها والتي هي موجودة بكيفية هائلة ــ نحمد الله عليها ــ فعلينا أن نستثمرها في أقرب وقت ممكن، وهكذا علينا أن نحفر الأرض فإذا وجدنا نفطاً حمدنا الله، وإذا وجدنا ماء حمدنا الله، وإذا وجدنا معادن حمدنا الله، قال النبي صلى الله عليه وسلم «الخير في خبايا الأرض».

إذن فعلينا بحراً وبراً أن نصطاد في البحر وأن ننقب فيه، وفي البر أن نزرعه وان ننقب في باطنه عسى نجد من الخيرات ما يسد الحاجة، وثالثهما هو خلق العنصر الاجتماعي المغربي، هذه الأولويات والأسبقيات لا تعني اننا نغفل الميادين الأخرى بل نعتقد أنه من الواجب أن نسير في الانطلاقات التي خططناها لأنفسنا، فمثلا لا يمكن أن نسير بخطى ضعيفة في ميدان النفط الحجري الذي يتطلب منا بالطبع رأس مال مهم جدا، ولكن معروف أن ثمن البرميل من النفط من الفحم الحجري ثمنه 29 دولاراً على أكثر تقدير، والآن برميل النفط الطبيعي ثمنه 35 دولاراً، ولن يقف عند هذا الحد إذا بدأنا في التنقيب وفي العمليات الصناعية التي تخرج من الحجر النفطي علينا أن لا نسير سيراً بطيئاً علينا أن نضاعف السير في هذا الميدان، حتى نتمكن من الاكتفاء الذاتي، وهنا أريد أن أفتح قوسين : المعروف اليوم أن ملياراً من الأمتار المكعبة من الغاز يساوي مليون طن من البترول، ومعروف أن استهلاك المغرب سنوياً هو خمسة ملايين طن من البترول، فهو مقابل خمسة ملايير من الأمتار المكعبة من الغاز، وما وجدناه إلى حد الآن، في ناحية سيدي قاسم وفي ناحية الريف وناحية الصويرة يصل إلى ثلاثة ملايير من الأمتار المكعبة، وعلامات الخير وبواكيره ــ ولله الحمد ــ موجودة، ونحن ننقب في هذا الباب بجد واستمرارية على أن نجد في ناحية الصويرة ــ إن شاء الله ــ الملايرين من الأمتار المكعبة من الغاز التي ستجعلنا نعوض حاجياتنا من البترول وحاجياتنا من الغاز، وهذا يعني اننا سنوفر للدولة ولصندوق الموازنة ما يزيد على مليار دولار سنوياً، فالأمل في الله سبحانه وتعالى أن نجد في القريب الملايرين من الأمتار المكعبة من الغاز التي تعوض مليوني طن من البترول بدون أن نشطب نهائياً على البترول، لأننا مؤمنون أن البترول موجود عندنا في بلدنا، مؤمنون أن النفط موجود، ولكن النفط الحقيقي والطاقة الحقيقية هي العمل والجد وعدم الحلم بالعيش الرغد أو بالحياة السهلة.

إننا نحمد الله سبحانه وتعالى ان كنا لم نكتشف نفطاً من قبل وإلا لما كنا فلاحين، ولما كنا نبني الصناعة اليدوية وغير اليدوية، أما الآن إذا أراد الله أن يتم علينا فوق ما تعلمناه من أعمال يدوية وابتكار للشغل وللرزق ويضفي علينا حلل رحمته ونعمه فسيتحقق إذ ذاك ما وعد به عباده الصالحين في الدنيا قبل الآخرة.

علينا أن نعلم أنه إلى جانب خبايا الأرض والتنقيب والطاقة يجب علينا أن نسير قدماً وبكيفية جدية في الميدان الفوسفاطي، ذلك الميدان الذي سيجعلنا، في السنة المقبلة سنة 1982 نستخرج ونبيع ونسوق أول كيلو غرام من اليورانيوم المستخرج من الحامض الفوسفوري وهكذا ان نحن رأينا حضرات السادة ماقلنا أولا وبكيفية مرتبة إلى هنا، نرى أن الخيرات الطبيعية موجودة في البحر وفي أعماق البحر، موجودة على الأرض وفي أعماق الأرض، خيرات غذائية وفلاحية ومعدنية وطاقية.

فالمغرب ــ ولله الحمد ــ يتمتع الآن بمجموعة من أنواع الطاقة منها الشمسية التي لم تخرج إلى حيز الوجود بكيفية التسويق، ولكن ستخرج في السنين المقبلة طاقة الأحجار النفطية، وطاقة الغاز الطبيعي، وطاقة اليورانيوم الموجود في الفوسفاط وفي مدخرات الفوسفاط المغربية التي هي كثيرة، وأخيراً الطاقة البشرية الاقتصادية التي يجب أن تجعل من كل مغربي مغربي فرداً اجتماعياً يروج في الأسواق ذات الاستهلاك وذات المردودية.



وللمتسائل أن يتساءل وما هو الشأن في الصناعة ؟

كما تعلمون الصناعة تنقسم إلى قسمين : الصناعة الثقيلة التي لا يمكن أن يقوم بها إلا النظام، وأعني بذلك الدولة وصندوق الدولة، ومنها مشاريع عظمى كبيرة رأت الوجود، واحدة في الجنوب وأخرى في الشمال، ولا أذكر إلا هاتين نظراً لعظمتهما وأهميتهما، الا وهما فتح ورش العمل للسكة الحديدية التي ستصل مراكش بالعيون وبوجدور والداخلة، ومركب الصلب والحديد في الناضور الذي بدأنا في الشروع فيه دون المشاريع الأخرى، إلا أنه كما قلت لكم فإن الصناعات إذا هي انقسمت إلى قسمين وانفردت الدولة بالقسم الكبير الأساسي تمويله والسهر عليه فالقسم الآخر وهو الصناعة المتوسطة والصغرى يجب أن تكون في الأول على كاهل الخواص وأخيراً أن يكون مدخولها في جيب الخواص وفي مدخرات الخواص، وهذه الصناعة المتوسطة والصغيرة لا يمكنها أن تخرج للوجود إلا إذا وجدت وسائل التمويل، فلا يمكن للدولة إذن أن تمول المشاريع الكبرى، وأن تمول دون مردودية عاجلة الميادين الاجتماعية، وأن تمول كذلك الصناعات الخفيفة والمتوسطة.

لذا يجب علينا أن نجد ونفتح الباب لخواصنا حتى يجدوا التمويل من الخارج، وذلك التمويل من الخارج لا يمكن أن يجيء إلى المغرب بقلب رحب وثقة اطمئنان إلا إذا نحن راجعنا قانون الاستثمارات المعمول به، وسنعقد مجلساً تحت رئاستنا في القريب للنظر في القانون الجديد الذي سيرفع إلى البرلمان في هذه الدورة للبتّ فيه حتى يمكن للناس الذين نريد استثمار أموالهم وخبرتهم أن يجدوا مجالا قانونياً يضمن لهم الرأسمال ويضمن لهم التسيير ويضمن لهم الأرباح، اما أن نقول للرجل في إطار مغربة كذا وكذا هات دراهمك ومول لي على أن لا تشارك في التسيير ولا في المراقبة فأظن أن هذا يعني أن أصحاب المال أغبياء، وأظن أن هذا غير الحقيقة، فعلينا إذن ونحن في حاجة ماسة إلى التصنيع وإلى التصنيع المتوسط والصغير اما الكبير فهو بيد الدولة، علينا أن نجلب أكثر ما يمكن من الأموال والخيرات والأطر، وذلك بتقنين يضمن للمغرب سيادته وتسيير اقتصاده وحرية تصرفه، ولكن يضمن لمن يتعامل معه الربح المعقول الذي هو أساس كل مشاركة أو شركة بين أفراد وآخرين.

وحينما أقول التصنيع الثقيل الذي هو على كاهل الدولة، والتصنيع المتوسط والتصنيع الخفيف ارجع إلى حلقة أولى من الأولويات والأسبقيات التي سطرناها في أول كلمتنا، ألا وهي إيجاد الشغل، بالطبع من الممكن أن نوجد الشغل ولكن ليس أي شغل إذ لا يجب أن يعرف المغاربة فقط ترصيف الطريق وخلط الاسمنت مع الحديد لكي يشيدوا السدود والقنوات.

لقد ذكرنا من قبل قضية «البوينغ» مثلا فإذا نحن لم نقبل على تصنيع ثقيل هو على كاهل الدولة وعلى تصنيع متوسط وخفيف، فلن نخلق أبداً تلك اليد العاملة البسيطة والمتوسطة والعليا التكنولوجية التي تجعل وسوف تجعل من المغربي العنصر الاقتصادي الحي الذي يمكن صرفه في جميع مجالات الصرف العالمي للشغل، لذا فإن الناحية التصنيعية ضرورية جداً، سواء من الناحية الاقتصادية والمالية والتصدير أو من ناحية تكوين الأطر اللازمة التي يمكن أن تجعلنا نستغني في كثير من الأحيان عن الأدمغة الأجنبية دون أن نستغني عن رؤوس الأموال الأجنبية.

ولكن ريثما نوجد هذا القانون وتقع المصادقة عليه، وريثما يتأتى لنا أن نعرف به بواسطة سفاراتنا في الخارج وغرفنا التجارية والصناعية ومنتخبينا علينا أن نسد فراغاً وجب علينا بأي وجه من الوجوه أن نسده وهو التشغيل الذي تأكدت أهميته مائة في المائة في سنة فلاحية لم تكن تماماً مرضية، وإن كانت الأمطار الأخيرة إن لم تف بما كنا ننتظر فعلى الأقل انقذت القطنيات والماشية والغلال، وحتى بعض المناطق التي مازال الزرع المازوزي



موجوداً بها، ولكن والحق يقال ليست هي السنة المنتظرة.

ولهذا سوف يكون فراغ كبير جداً لليد العاملة الشغيلة، وهنا نرجع إلى مجلسنا هذا، فمجلسنا ليس مجلس التخطيط فقط، بل مجلس الانعاش الوطني، وما هو الانعاش الوطني ؟ أظن أنه علي أن أعرف به، لأنه منذ عشرين سنة مضت ربما نسينا المعنى والفلسفة والمذهبية للانعاش الوطني، الانعاش الوطني خلافاً لما يظن، ليس أوراشاً لمحاربة البطالة، أولا وفي النهاية، حينما فكرت في الانعاش الوطني لم أفكر قط في أوراش لمحاربة البطالة بل فكرت في وضع منهجية تجعل في متناول أي مغربي مغربي أو مغربية مغربية أن تقول هذه الطريق عملت بها، وهذا السد الحجري أو الترابي انجز بساعدي، وهذه الملايين من الهكتارات غرستها بيدي، وعملية بناء المدارس التي عرفناها سنة 1961 و62 قام بها المغاربة والمغربيات في إطار هذا المذهب وهذا الاتجاه وهذه الفلسفة للانعاش الوطني.

كل شيء من شأنه أن ينفع ولا يحتاج إلى تقنية زائدة على 30 في المائة يجب أن يوضع في سلة الانعاش الوطني.

وكذلك سيمكن أن نسير بكيفية متوازنة بين أوراش الدولة وأوراش الجماعات المنتخبة وهنا حقيقة يجب على الانعاش الوطني أن يظهر بمظهر أكمل، ذلك أنه في السنوات الأولى للانعاش الوطني كانت حقيقة انطلاقة تهم المغرب طولا وعرضاً ولو لم يكن لها إطارها الاجتماعي والسياسي، وذلك هو الجماعات المنتخبة، أما الآن فقد وجد هذا الاطار السياسي والاجتماعي للانعاش الوطني، ولذلك يجب على الانعاش الوطني أن ينطلق ألفاً في المائة بالنسبة لما مضى، لأن الاطار البشري والسياسي والاجتماعي وهو المنتخبون المحليون والبرامج المحلية هي الاطار للتشغيل، ولصرف المال ولتوزيع الدراهم، وللرفع من مستوى المعيشة وللوصول إلى منجزات لا تحتاج إلى تقنية كبيرة ولا إلى عملة صعبة ولا أدوات تجلب من الخارج، فإن على حكومتنا وعلى وزرائنا المختصين في هذا الباب، وخصوصاً وزير الداخلية، ووزير الفلاحة للتشجير، ووزير النقل لتخطيط الطرق، ووزير الطاقة لجلب الماء في بعض السدود الترابية، أمور تهم الحكومة كلها، عليهم أن ينظروا بكيفية جديدة وبمقاييس جديدة مع المنتخبين المحليين لبحث هذه المنهجية : منهجية الانعاش الوطني.

كما قلت ليست محاربة البطالة هي منهجية يتحلى بها كل مغربي له من الامكانات العضلية ما يؤهله لحمل التراب، أو لجر النقالة أو لحفر الأرض أو غرس الأشجار، وهكذا نكون قد خدمنا السلسلة بحلقاتها كلها — المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط.

كان في الامكان أن أدخل معكم في الأرقام، الأرقام لا قيمة لها ولا فصاحة لها إلا إذا وضعت أمام المنجزات المبرمجة كما يقولون أو المخططة أو المؤمل إنجازها.

لا أقول ليست تلك الأرقام إلا تقديراً مجملا، لماذا ؟ لأننا نعيش في عالم من الفوضى ومن ارتفاع الأسعار ومن عدم الاطمئنان والاستمرار في منهج نقدي أو منهج تجاري.

ولكن المهم أن تعلموا أن السؤالين اللذين طرحتهما في الأول عندنا جوابهما ذلك اننا دولة في طريق النمو، ولكن لنا وسائل وعلينا أن نخلق من تلك الوسائل الجامدة الخام وسائل تتحرك وتخلق مالها وروجانها ورجالها.

السؤال الثاني كيفما كانت فوضى العالم التي نعيش فيها فلا يمكن أبداً أن نطمع في العيش ولو المتوسط



جداً والبسيط إذا نحن واكبنا فوضى بفوضى وارتجالا بارتجال وسايرنا العالم في التيار الغير المنظم، أقول لكم شخصياً انني والله والله لمتفائل جداً لهذا المخطط المقبل ليس لمشاريعه ولا لتخطيطاته، وإنما للاطار السياسي والاجتماعي وإطار الوعي الذي يعيشه المغرب والمسؤولون، وأنا من الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم «استفت قلبك».

فالمؤمن عليه أن يستفتي قلبه، وحينما استفتي أنا قلبي — كما أعتقد أنه شأنكم — يجيبني بالخير ولا يجيبني بأن نرتاح وبأن لا نعمل.

فعلينا أن نعمل وأن نجدد دائماً وباستمرار أهدافنا ومواعدنا مع برامج الانجاز، وهذا مهم جداً، لأن ما تأخرنا عليه في هـــــذه السنة سيكون في السنة القادمة أغلا مرة ونصفاً، فإذن المواعد والمواقف يجب أن تكون مضبوطة، ولكن في قرارة أنفسنا أحس يوماً بعد يوم أننا أغنياء، والله إن المغرب غني، نقدياً في تعب هذا مما لاشك فيه، صندوق الموازنة يثقل كاهلنا، ثمن السكر يظل كما هو، وكذلك ثمن الدقيق والزيت وثمن البنزين، إلا أنه يتغير في الأسواق الدولية كل يوم، وهذا يثقل كاهل المغرب، المغرب نقدياً في تعب، ولكن اقتصادياً عضلاته قوية جداً.

لهذا علينا أن نفكر في الآتي العاجل والآجل، العاجل الشيء الذي سيخلق المال الذي ليس حقيقياً، والآجل الذي سيخلق الثروة الحقيقية وهذا أملي في المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط.

التخطيط الخمسي هذا يجب أن يكون تخطيط الايمان، والمغرب غني، وعلينا أن نجد كيف نظهر الغنى الذي حباه الله إياه.

وقبل الختام لابد لي من الاشارة إلى تخطيطاتنا من الناحية الاجتماعية، وعلينا أن نقول بأن التخطيط الخمسي هذا يضع ملف الانجازات الاجتماعية تقريباً 33 في المائة من المخصص له مع أن المخصص له هو 11 ألف مليار من الخطة الخمسية ف 33 في المائة ستعطى للميدان الاجتماعي.

وهنا يجب علي أن أدق جرس الخطر فيما يخص تعميم ومجانية التعليم، فعلينا أن نفكر في الموضوع جدياً حتى لا يضحك علينا أحد في هذا الباب، إن أشد الدول صرامة في الاختيار وفي خلق العنصر البشري التجاري والصناعي والاقتصادي هي روسيا وأمريكا، فلا يضللنا أحد، وهما بلدان عظيمان ونظامهما متباين، اذهبوا لجامعة باتريس لومومبا في موسكو واذهبوا لجامعة جورج طاون وسائر الجامعات الأمريكية وسترون كيف يكون الاختبار في الامتحان صارماً سواء في أمريكا أو في الاتحاد السوفياتي، ومن قال لكم غير هذا فإنه يكذب، وإذا بقينا نحن على تعميم مجانية التعليم فلا يبقى لدينا في ظرف ثلاث سنوات شيء نشيد به طريقاً واحداً، أنا لا يمكنني أن أسايركم وأساير الناس في هذا الباب، وسوف يأتي الوقت لاجراء استفتاء ان اقتضى الحال إذا أرادت الطبقة السياسية — اما الموجودة في البرلمان أو الموجودة في غير البرلمان — أن تبقى على طريقتها في التملق والكذب وجلب الزبناء، وهذه ليست شيمتي.

فإذا رأيت أن هذه الطبقة التي يجب عليها أمام الله وأمام الشعب أن تكون هي الاطار السياسي للتوعية الحقيقية، قد تنكرت لدورها المنصوص عليه في الدستور فأنا لا يمكنني أن أتنكر للأمانة الملقاة على عاتقي، وفيما إذا اختار الشعب المغربي عن بكرة أبيه أن يبقى منهاج التعليم بتعميمه ومجانيته إلى حد أن لا نجد ما نأكله ولا ما نزرعه أو لا نجد ما نبني به ونمد الطرق التي نسير عليها فلن يكون أبداً الحسن بن محمد خديم شعبه



أكثر مغربية من 20 مليون مغربي الذين قرروا، ولكن لا أظن أن المغاربة سيقرون هذا، لا أقول : إن مجانية التعليم لن تبقى، وإنما أقول : يجب علينا أن تطبق بكيفية علمية وغير جائزة ما هو واقع الآن، الآن كثير من الناس لما يجدون مدرسة حرة يؤدون فيها عن أبنائهم فإنهم يؤدون، ويؤدون أثماناً مهمة جداً، وسيكون قياسنا لذلك إما بالدخل وإما بالضرائب التي تؤدى، وعندما يحين الوقت ستوضع وسائل لحل هذا المشكل، إذ ذاك سنكون قد قمنا بتعليم أولادنا جميعاً وتعميم تعليمنا كله، وذلك حتى لا يظل التعليم يأخذ أكثر من 20 في المائة كل سنة من مقدراتنا المالية، لأن هذه نقود، لأنه بمجرد أن يولد طفل لابد من تعليمه، ولتعليمه يجب أن توفر له مدرسة بكل متطلباتها من معلم وكتب وما يتبع ذلك.

إذن هذا الميدان الاجتماعي الذي يأخذ منا 33 في المائة من التخطيط والذي لا يصل في بعض الأحيان إلى أهدافه ولا يصل دائماً إلى أربابه وذويه ومن يستحقه، أعرف أبناء عدد من الأغنياء يحصلون على منحة للدراسة في فرنسا وهذا ليس معقولا فإذن أنا طرحت مشكلا عليكم وعلى جميع رعايانا المغاربة المواطنين الذين يتتبعون الآن هذه الجلسة، فلابد أن نفكر جميعاً في الموضوع، يبقى تعميم التعليم ولكن مجانية التعليم المطلقة سوف تؤدي بنا إلى الهلاك، فلا يقولن لكم ديمقراطي أو متحرر كذا أو كذا، هناك نوعان من الديمقراطية، اما الاشتراكية واما الرأسمالية، وكل واحدة منهما لا تقبل بهذا الأمر، أقول : هذا ومن أراد تضليلكم في هذا الميدان فلا تستمعوا إليه.

المهم في هذا كله هو أن أسبقيات التخطيط هي الفلاحة والصيد والبحث عما في الماء وعما في الأرض وما تحت الأرض وما تحت الماء والعنصر الثالث الرجل المغربي الذي في إمكانه أن يستوعب هذا كله وأن يهضمه وأن يغيره مادة مستهلكة تروج في الأسواق العالمية.

والله سبحانه وتعالى الذي حبانا ما حبانا من الخيرات ومن الامكانات ومن القدرات سوف يتم نعمته علينا ويهدينا الصراط المستقيم، إنه لم يخيبنا أبداً ولن يخيبنا، إنه سبحانه وتعالى يجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بفاس

الثلاثاء 23 جمادى الثانية 1401 — 28 أبريل 1981